السيد الرئيس

السيدات والسادة أعضاء الوفود

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يود وفد بلادي أن يضم صوته إلى بيان حركة عدم الانحياز وأن يدلي بالتالي بصفته الوطنية.

بدايةً، أحب أن أشير إلى أن بلادي تشارك باهتمامٍ في اعمال لجنتكم الموقرة، وخصوصاً البند المطروح على جدول أعمالها في السنوات الأخيرة)نطاق مبدأ الولاية القضائية العالمية وتطبيقه(، وهي إذ تشارك في أعمالها لهذه الدورة - تماماً كما فعلت في الأعوام السابقة - لتؤكد على أن هذا الموضوع الجاري بحثه واستقصاؤه خلال تلك الأعوام يستحق كل الاهتمام لدى المختصين في أجهزة إنفاذ العدالة .وبهذه المناسبة، نشكر الأمين العام للأمم المتحدة على تقاريره الصادرة بناءً على قرارات الجمعية العامة تجاه هذا المبدأ، ونؤكد إحاطتنا بما ورد فيها.

إن بلادي تؤكد على سلامة وصحة الغاية المرجوة من هذا المبدأ، وهي مكافحة الإفلات من العقاب، وترحب المملكة بالجهود المتواصلة لدراسة نطاق تطبيق مبدأ الولاية القضائية العالمية للوصول إلى طريقة عملية لتطبيقه مع ضمان وضوح المعايير والقواعد والآليات المناسبة لتحديد نوع الجرائم المقصود تطبيق العدالة في حق مرتكبيها من خلال هذا المبدأ.

ونشير إلى أهمية التقيد بالمبادئ المعتمدة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وخصوصاً مبادئ سيادة الدول وحصانتها، وحصانة مسؤوليها المتمتعين بالحصانات وفق القانون الدولي والأعراف الدولية، والمساواة بين الدول في ذلك، وإقرار مبدأ الولاية القضائية العالمية والسعي إلى إنفاذه يجب أن يكون في إطار هذه المبادئ، ووفقاً للأعراف الدولية الراسخة في هذا الشأن.

أخيراً، تؤكد بلادي أنها مع دعم كل ما يُحقق العدالة وينجزها حسبما هو مقرر في أنظمتها وتشريعاتها الداخلية والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها والأعراف الدولية المتبعة، وتدعو جميع الدول الأعضاء لمزيد البحث والدراسة في كيفية إنجاز وإنفاذ الولاية القضائية العالمية في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بما يحقق الغاية المتفق عليها، وهي مكافحة الإفلات من العقاب.

وشكراً لكم